

والموضوعي المستند على القوانين والقرارات الدولية التي نتمسك بها بقوة لأنها سلاحنا الوحيد في الخارج للمطالبة بحقوقنا المشروعة.

- إلى أي مدى اخترق الفلسطينيون القوى المؤثرة في حق العودة على المستوى الدولي؟

■ يشكل الفلسطينيون مجموعة مهمة في الساحة الدولية، واستطاعوا تنظيم أنفسهم ليشكلوا مؤسسات متخصصة تعمل في مجالات مختلفة ومنها حق العودة، واستطاعت هذه المؤسسات وعلى مرور الزمن أن تبني لها علاقات مهمة على مستوى البرلمانات والحكومات وأصحاب القرارات والنفوذ ووسائل الإعلام في تلك البلاد، واستطاعت هذه المؤسسات أن تدخل إلى تلك البرلمانات ومجالسها وتطرح وجهة نظرها العلمية المستندة كما ذكرت على قرارات الشرعية الدولية، ونتيجة لهذا العمل التراكمي نلاحظ بأن هناك العديد من الشخصيات الأوروبية المهمة باتت إلى جانبنا تساندنا وترفع صوتها معنا وتدافع عن حقوقنا.

ولكن إلى أي مدى ممكن لهذه الأصوات أن تحدث تغييراً جذرياً والضغط على الكيان الصهيوني، هنا أستطيع أن أخص بأن النتائج الأخيرة في أوروبا والتي جاءت نتیجتها بأن أكثر من ٥٩% من الأوروبيين يعتبرون (إسرائيل) خطراً على السلام في المنطقة لهو استفاء حقيقي، ولم تقم بهذه الدراسة مؤسسة عربية أو فلسطينية وإنما مؤسسات أوروبية متخصصة. إذاً، الشارع الأوروبي بدأ يعي حقيقة الكيان الصهيوني وتأثيره السلبي في المنطقة.

- هل ظاهرة تعدد هيئات حق العودة ظاهرة صحية؟

■ أعتقد أنه من المهم أن نعرف أن هناك العديد من المؤسسات التي تعمل في حق العودة، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن التصدي لأي مشروع يتعرض لهذا الحق بطريقة أو بأخرى إنما يجري بشكل منهجي وحضاري ومبرمج بحيث يحقق الأهداف المرجوة مع مرور الزمن، ولكن من المهم التوقف عند مسألة مهمة بأن لهذه المؤسسات وجهتها؛ السليبي والإيجابي، لأن هناك من المؤسسات المخلصة والمهتمة والغيورة على هذا الحق وتسخر في سبيله كل إمكانياتها ومواردها البشرية والعينية والمادية وتشكل حلقة تواصل مهمة بينها وبين أبناء الشعب الفلسطيني، ولكن في المقابل هناك مؤسسات أخرى تدعي العمل في حق العودة وهي مشبوهة وممولة من الخارج والهدف من وجودها هو العمل على تشتيت الثقافة الفلسطينية وزرع بذور الخلاف بين أبناء الشعب الفلسطيني، بحيث يتم إلهاءه عن قضاياها المصيرية والالتفات إلى الجزئيات والتفصيليات. وللأسف هذا لا ينطبق فقط على مؤسسات تعمل في حق العودة واللجان، وإنما تكون في صور أخرى مثل حقوق الإنسان أو حقوق الطفل أو المرأة.. وتحت شعارات منمقة مثل الحرية والديمقراطية..

- في نفس الوقت دخلت مسألة حق العودة محاولات الاحتكار والتجوير لآتجاهات خاصة؟

■ هذا بالفعل ما هو قائم، والمطلوب منا الوعي والانتباه لهذه المؤسسات، وحق العودة للجان لا لبس فيه ولا تغيير وواضح وضوح الشمس ويستند هذا الوضوح على حقائق أبرزها بأن مشروع عودة اللاجئين دفع من أجله اللاجئين الدماء والشهداء والجرحى والمعاقين والتكالي والأرامل، وعلى مرور أكثر من خمسة عقود من الزمن. ولا زال شلال الدماء ينزف في فلسطين في الضفة والقطاع. القضية الفلسطينية برمتها قائمة بشكل أساسي على عودة اللاجئين، ولهذا نرى أن انتماء هذا الشعب الفطري صغيراً كان أم كبيراً إلى حيفا ويافا وعكا وبشكل عفوي وتلقائي، والشعب الفلسطيني سواء كان في أماكن لجوئه أو في الشتات، إنما يعتبر تلك الأماكن مؤقتة إلى حين العودة إلى

منزله ومنبت ولادته، وللأسف الشديد هناك العديد ممن يقول بأن الشعب الفلسطيني الذي يعيش في أوروبا قد حصل على ما أراد من منزل وعمل وأولاد.. وبالتالي لم يعد يفكر في العودة، وهذه بالطبع مقولة غير صحيحة إذ إن مسألة العودة هي ليست إنسانية فحسب بل إنها سياسية في الدرجة الأولى، لذلك نرى أن الفلسطينيين الموجودين في أوروبا وغيرها من دول العالم أو أماكن اللجوء، تتقاطع مطالبهم مع شيء أساسي واحد هو العودة إلى الديار. وليس هذا فحسب، بل نرى أن الأشد تمسكاً ورغبة بالعودة هم الجيل الثالث والرابع أي من الشباب الذين لم يروا فلسطين رؤي العين.

- ساهم مركز العودة في لندن في قيادة وتوجيه مشروع حق العودة عبر الكثير من الأنشطة والمؤتمرات، أين وصلت وما هو جديدكم؟

■ نحن ومعنا العديد من المؤسسات الأهلية الفلسطينية أو المؤسسات غير الحكومية في العواصم الأوروبية وغيرها في بقية دول العالم، تشكل عملاً مشتركاً مهماً داعماً لهذا الحق، ولهذا نقيم العديد من المؤتمرات أو الندوات أو المحاضرات أو المعارض المتخصصة، وجميعها تلقى تجاوباً إن كان على مستوى النخب من الشعب الفلسطيني أو العربي أو الأجنبي أو على مستوى الجماهير، وعلى سبيل المثال مؤتمر فلسطيني أوروبا الذي عقد في لندن تحت عنوان «لن نتنازل عن حق العودة»، صيف العام الماضي حضرته هيئات ومؤسسات وشخصيات فلسطينية وعربية من ثلاث عشرة دولة أوروبية بالإضافة إلى شخصيات دبلوماسية وممثلين عن سفارات أجنبية وعربية. وقد جاء هذا المؤتمر وسط لندن رداً على مقولة أن فلسطيني الشتات قد نسوا فلسطين. طبعاً هذا بالإضافة إلى إصدار الأفلام الوثائقية أو حملات التوعية والحفاظ على حق العودة داخل البرلمانات الأوروبية.. والآن يجري التحضير لعقد مؤتمر دولي بمناسبة الذكرى السادسة والخمسين للنكبة، والذي سيكون في ألمانيا بالتنسيق مع الجالية الفلسطينية في برلين، والذي سيعقد في ٢٠٠٤/٥/١٥، بحيث سيشارك فيه شخصيات دولية من فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ والضفة والقطاع ولبنان والأردن وواشنطن. ويهدف المؤتمر إلى إحياء ذكرى النكبة والتأكيد على تمسك فلسطيني أوروبا بحق العودة. وآخر نشاط للمركز كان توجيه دعوة عامة للمؤسسات والشخصيات للمشاركة في الاعتصام أمام مقر السفارة الأمريكية في لندن، وذلك احتجاجاً على تصريحات بوش الداعية إلى إلغاء حق عودة اللاجئين الفلسطينيين.

- ألا تلاحظون أن تنازل السلطة عن حق العودة يقابله تمسك الشعب به؟

■ من هنا تأتي أهمية الاستماع إلى رأي الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، ولقد جرت العديد من الأبحاث والدراسات التي أثبتت بأن ليس هناك من اللاجئين من لا يريد العودة إلى دياره لا بل يطالب ليس فقط بالعودة، وإنما بالعودة والتعويض عن سنوات العيش في اللجوء. وهذا أيضاً نصت عليه القرارات الدولية. ولهذا تمارس السلطة طرقاً مختلفة في عملية التنازل، وإلى الآن لم تفصح عن هذا الموضوع بشكل رسمي واضح، لأنها تعلم خطورة هذه المسألة وانعكاساتها على الشعب الفلسطيني، ولكنها على سبيل المثال تبنت وثيقة جنيف -بدل أن تحاسب الموقعين عليها- من خلال إرسال من يمثلها إلى جنيف، وقال رئيس السلطة ياسر عرفات قبل حوالي السنة بأنه يتفهم الوضع الديمغرافي لليهود في فلسطين، وبعدها جاءت تصريحات سري نسيبة التي لم يتم استنكارها من قبل السلطة أو عزل نسيبة عن منصبه. ولهذا أنا أوجه نداءً إلى السلطة عبر هذا المنبر الكريم بالعمل على الالتفات إلى ما يريده الشعب الفلسطيني في الداخل وأماكن اللجوء والشتات، لأن حق العودة وتقرير المصير للشعب الفلسطيني يستند بشكل أساسي على ما يقرره الشعب، وليس أن يتصرف به من لم يفوضه الشعب الفلسطيني أصلاً. ■